

أجناس العلة عند الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث (دراسة تشخيصية)

سلطان سند العكايلة، هيفاء مصطفى الزيادة*

ملخص

تناولت هذه الدراسة أجناس العلة عند أبي عبد الله الحاكم النيسابوري في النوع السابع والعشرين من كتابه (معرفة علوم الحديث)، وهي دراسة تشخيصية تعتمد على إثبات نص كلام الحاكم على الأحاديث التي مثل بها على هذه الأجناس، مع تخريجها من مظانها، ثم ذكر محاولة السيوطي تشخيص علة كل منها، مع ما في محاولته من الإجمال والتعميم، ثم بعد ذلك التعقيب بكلام النقاد على الأمثلة التي اشتملتها تلك الأجناس، ثم تشخيص عللها في ضوء معطيات مباحث العلة المختلفة، ووضع كل علة تحت مسلك من مسالك التعليل الماثورة عن أهل الاختصاص، كالتعليل بتعارض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف، أو التعليل بسلوك الجادة، أو الوهم بزيادة راء أو نقصه في السند، ونحو ذلك من المسالك التي استنبطها الباحثان من كلام الحاكم في أجناس العلة، أو من كلام علماء العلل الآخرين.

الكلمات الدالة: أجناس العلة، الحاكم النيسابوري.

المقدمة

الرابع عشر: معرفة التابعين، والنوع التاسع عشر: معرفة الصحيح والسقيم، والنوع الثامن والعشرين: معرفة الشاذ من الروايات.

وهذا البحث يناقش جانباً من الجوانب التي عرض لها الحاكم في النوع السابع والعشرين من علوم الحديث في كتابه وهي: أجناس العلة، قمنا بدراستها دراسة تشخيصية، وقد قسمناه إلى مقدمة، وعشرة مباحث، وخاتمة فيها أبرز نتائج البحث.

المبحث الأول: حديث كفارة المجلس

المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخريج الحديث

أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل

قال الحاكم: الجنس الأول من علل الحديث مثاله ما: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال: ثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا كَثُرَ فِيهِ لَعْنُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ»^(١).

قال أبو عبد الله: هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة: حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فإن علم العلل من أدق العلوم وأجلها وأشرفها، له فرسانه الذين تميزوا فيه، وأفردوا الحديث عنه في مصنفاتهم، وأوضحوا المقصود منه، وحددوا مفهومه، منهم الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث حيث قال: "... معرفة علل الحديث؛ وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل، ... وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفي عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير"^(١).

ولا شك أن الحاكم النيسابوري له جهود واضحة في مجال العلل، بل إنه يعدّ من أئمة هذا العلم، وكتابه معرفة علوم الحديث من الميادين الخصبة التي يمكن أن ترفد هذا المجال وتضيف إليه فوائد كثيرة ومتعددة، لا سيما ما ذكره في النوع

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان. تاريخ استلام البحث ٢٠١٢/٧/٢٠، وتاريخ قبوله ٢٠١٣/٤/٧.

سهيل، عن أبيه عن كعب الأحبار" انتهى.
وهذا الذي ذكره لا وجود له عن البخاري، وإنما الذي أعله البخاري في جميع طرق هذه الحكاية - هو الذي ذكره الحاكم أولاً- وذلك من طريق وهيب عن سهيل، عن عون بن عبد الله لا ذكر لكعب فيه البتة^(٦).

والحديث له شواهد متعددة عن أكثر من صحابي غير أبي هريرة منهم: أبو برزة الأسلمي^(٧)، ورافع ابن خديج^(٨)، وجبير بن مطعم^(٩)، والزيبر بن العوام^(١٠)، وأنس بن مالك^(١١)، والسائب بن يزيد^(١٢)، وعائشة^(١٣).

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث

إنَّ الملحوظ في هذه الأجناس التي ذكرها الحاكم على هيئة روايات أنها تعدُّ أمثلة على علة من العلل، وقد يندرج تحت هذا المثال أكثر من علة واحدة، بدليل قوله في آخر هذه الأجناس العشرة: "فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثلاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"^(١٤)، إلا أنَّ الحاكم لم يبين معنى وماهية كل جنس من هذه الأجناس، وبقيت هذه الأجناس بحاجة إلى تشخيص دقيق من قبل العلماء حتى يُفهم مقصود الحاكم منها، وممن قام بهذا التشخيص الإمام السيوطي^(١٥) في تدريب الراوي.

أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلة الحديث

يعدُّ الإمام السيوطي (٩١١هـ) من أوائل العلماء الذين قاموا بتصنيف أجناس الحاكم، حيث شخص كل جنس من هذه الأجناس بطريقة سهلة، واختصار مناسب يسهل معه التعامل مع نظائر ومثيلات هذه الأجناس الموثقة في ثنايا الكتب. إلا أنَّ السيوطي لم يستوعب كل العلل التي تحتويها هذه الأجناس، فجاء تشخيصه عاماً، واقتصر على علة واحدة في كل جنس منها، معتمداً على أمثلة الحاكم فيها، لأنه إنما ذكرها تمريناً للطالب، كما نصَّ في ختام إيضاحه لهذه الأجناس^(١٦). وقد شخص علة هذا الحديث بقوله: "أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسمع ممن روى عنه"^(١٧). وقد اعتمد السيوطي في هذا التشخيص على كلام الإمام البخاري عندما قال: "فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سمأً من سهيل".

ثانياً- أقوال أئمة النقد في علة الحديث

اتفق أئمة النقد على تعليل هذه الرواية، إلا أنهم اختلفوا بعد ذلك في تحديد موضع العلة فيها، فممن علَّه الدارقطني الذي

يقول: سمعت مسلم بن الحجاج: "وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبل بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجلتيك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله حدثك محمد بن سلام قال: ثنا مخلد بن يزيد الحراني قال: أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في كفارة المجلس فما علته؟ قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب^(٣) غير هذا الحديث، إلا أنه معلول": حدثنا به موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب قال: ثنا سهيل، عن عون بن عبد الله، قوله... قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سمأً من سهيل".

ثانياً- تخريج الحديث

أخرجه: الترمذي في الدعوات، باب: ما يقول إذا قام من المجلس (٤٩٤/٥) (٣٤٣)، والنسائي في الكبرى، في عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول إذا جلس مجلساً كثر فيه لغطه (١٠٥/٦) (١٠٢٣٠)، وأحمد في مسند أبي هريرة (٤٩٤/٢) (١٠٤٢٠)، وابن حبان في صحيحه، باب: الصحبة والمجالسة، (٣٥٤/٢) (٥٩٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨٩/٤)، والطبراني في الدعاء (٣٥٣/١) (١٩١٣)، (١٩١٤)، والأوسط (٣٤٦/٦) (٦٥٨٤)، والبخاري في التاريخ الكبير، (١٠٥/٤)، والحاكم في المستدرک (٥٣٦/١)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٤١/٢) (٦١٩)، والبيهقي في شرح السنة (١٣٤/٥) (١٣٤٠)، كلهم من طرق عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث سهيل إلا من هذا الوجه^(٤). وقال الحاكم في المستدرک: هذا الإسناد صحيح على شرط مسلم، إلا أنَّ البخاري قد علَّه بحديث وهيب عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن كعب الأحبار من قوله، فإله أعلم^(٥).

وقد تعقب الحافظ ابن حجر كلام الحاكم آنف الذكر بقوله: "فيا عجباً من الحاكم كيف يقول هنا: إنَّ له علةً فاحشة، ثم يغفل فيخرج الحديث بعينه في المستدرک ويصححه!!

ومن الدليل على أنه كان غافلاً في حال كتابته له في "المستدرک" عما كتبه في علوم الحديث أنه عقبه في "المستدرک" بأن قال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، إلا أن البخاري علَّه برواية وهيب، وعن موسى بن عقبة عن

ابن جريج صدوقاً، فإذا قال (حدثني) فهو سماع، وإذا قال (أخبرني) فهو قراءة، وإذا قال (قال) فهو شبه الريح^(٢٦).

وقد صرح ابن جريج بالسماع والتحديث في أكثر من رواية، ثم إنه مدلس من المرتبة الثالثة وهذه لا يشترط فيها التصريح بالسماع في كل حلقات الإسناد - كتدليس التسوية - وإنما لا يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع^(٢٧). والتحديث روي عن سهيل من غير طريق موسى، رواه عنه الواقدي وإسماعيل بن عياش، ومحمد بن حميد، وسليمان بن بلال^(٢٨). فلم يتفرد ابن جريج بهذه الرواية بل شاركه عدد من الرواة في روايتها (متابعات لموسى بن عقبة بنفس سياق ابن جريج) وإن كانت كلها لا تخلو من مقال كما ذكر الحافظ ابن حجر. تبقى قضية سماع موسى بن عقبة من سهيل التي أشار إليها البخاري، وقد حاولت أن أبحث عن روايات رواها موسى عن سهيل، فلم أجد إلا ما يتعلق بهذه الرواية وبالنعنة فقط، والغريب أنني قد وجدت العكس أي روايات رواها سهيل عن موسى بن عقبة^(٢٩) وبالتصريح بالسماع.

٢- **علة سلوك الجادة^(٣٠)**: وعلى فرض ثبوت سماع موسى من سهيل فإن موسى قد وثقه النقاد^(٣١)، بخلاف سهيل بن أبي صالح، "وذلك أن سهيلاً كان قد أصابته علة نسي من أجلها بعض حديثه ولأجل هذا قال فيه أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، فإذا اختلف عليه ثقتان في إسناد واحد أحدهما أعرف بحديثه - وهو وهيب - من الآخر - وهو موسى بن عقبة - قوي الظن بترجيح رواية وهيب، لاحتمال أن يكون عند تحديثه لموسى بن عقبة لم يستحضره كما ينبغي **وسلك فيه الجادة** فقال: عن أبيه، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - كما هي العادة في أكثر أحاديثه^(٣٢).

٣- **علة تعارض الرفع والوقف**: سبق ذكر كلام أبي حاتم وأبي زرعة في تعليل الحديث حيث قالوا: "هذا خطأ رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوفاً وهذا أصح"^(٣٣)، كما رجح البخاري الرواية الموقوفة التي رواها وهيب، على الرواية المرفوعة التي رواها موسى بن عقبة. وهذه العلة ناشئة عن سابقتها - سلوك الجادة - إذ أن سهيلاً عندما حدث به موسى كان قد اختلط ونسي حديثه فسلك جادته المحفوظة فيه، وهي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. أما عندما حدث به وهيباً - والراجح أنه حدثه قبل اختلاطه - حدثه على الصواب موقوفاً على عون بن عبد الله. وهي الطريق التي رجحها عامة المحدثين وعلى رأسهم الإمام البخاري، فالحديث ثابت ولا إشكال في صحته ولكن من غير طريق أبي هريرة.

حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال: "حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة وهم، قال: والصحيح قول وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله، قال أحمد: وأخشى أن يكون ابن جريج دلّسه على موسى بن عقبة أخذه عن بعض الضعفاء عنه. قال الدارقطني: والقول قول أحمد"^(٣٤).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث ابن جريج (يعني هذا) فقالا: "هذا خطأ رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوفاً وهذا أصح، قلت لأبي: فالوهم ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون من ابن جريج ويحتمل أن يكون من سهيل، قال: وأخشى أن يكون ابن جريج دلّسه عن موسى بن عقبة أخذه عن بعض الضعفاء"^(٣٥). وقال أيضاً: "لم يذكر فيه ابن جريج الخبر فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى"^(٣٦).

ثالثاً- تشخيص العلة بناءً على هذه الأقوال وتحليلها

من خلال أقوال أئمة النقد السابقة يمكن أن نشخص الجنس الأول من أجناس العلة عند الحاكم باحتوائه على ثلاثة أنواع من العلة على التفصيل الآتي:

١- **علة نفي السماع المتوهم بالنعنة**: وقد صرح بهذه العلة الإمام البخاري عندما قال: "فإنه لا يُذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل"^(٣٧)، وفي رواية: "ولا نذكر لموسى بن عقبة مسنداً عن سهيل"^(٣٨)، أي أنّ موسى بن عقبة لم يذكر صيغة أداء تفيد التصريح بالسماع أو التحديث عن سهيل، وإنما روى عنه هذا الحديث بالنعنة، وقد أشار كل من الإمام أحمد كما نقل عنه ورجحه الدارقطني، وأبو حاتم إلى احتمال كون ابن جريج^(٣٩) قد دلّسه عن موسى بن عقبة وأسقط إبراهيم بن أبي يحيى، وابن جريج معروف بأنه كثير التدليس وقد جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، إلا أنه نفى أن يكون ابن جريج قد دلّس هذا الحديث لوجود روايات صرح فيها بالسماع من موسى بن عقبة.

قال الحافظ ابن حجر: "... اتفق هؤلاء الأئمة على أن هذه الرواية وهم، ولكن لم يجزم أحد منهم بوجه الوهم فيه، بل اتفقوا على تجويز أن يكون ابن جريج دلّسه، وزاد أبو حاتم تجويز أن يكون الوهم فيه من سهيل. فأما خشية الأولى، فقد أمانها لوجودنا هذا الحديث من طرق عدة عن ابن جريج قد صرح فيها بالسماع من موسى..."^(٤٠)، ثم ذكر هذه الطرق.

بذلك تنتفي تهمة التدليس عن ابن جريج، وإن كان الدارقطني قد قال: "تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا بدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى..."^(٤١)، إلا أنّ يحيى بن سعيد القطان قد قال: "كان

المبحث الثاني: حديث أرحم أمتي**المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخريج الحديث****أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل**

قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباس بن محمد الدوري قال: ثنا قبيصة بن عقبة، عن سفيان، عن خالد الحذاء أو عاصم، عن أبي قلابة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ وَأَقْرَأُهُمْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ». قال أبو عبد الله: وهذا من نوع آخر علقته، فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء، عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أرحم أمتي»، مرسلاً، وأسند ووصل: «إن لكل أمة أميناً، وأبو عبدة أمين هذه الأمة». هكذا رواه البصريون الحفاظ، عن خالد الحذاء، وعاصم جميعاً، وأسقط المرسلاً من الحديث وخرج المتصل بذكر أبي عبدة في الصحيحين^(٣٤).

ثانياً- تخريج الحديث

رواه الترمذي في المناقب، باب: مناقب معاذ وزيد... (٦٦٥/٥) (٣٧٩١)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في المناقب، باب: أبي بن كعب (٦٧/٥) (٨٢٤٢)، وباب: زيد بن ثابت (٨٢٨٧)، وابن ماجه في الإيمان فضائل الصحابة، باب: فضائل خباب (٥٥/١) (١٥٤)، وابن حبان في صحيحه (٧٤/١٦) (٧١٣١ و ٧١٣٧)، وأحمد في المسند (١٨٤/٣)، والطيالسي في مسنده (٥٦٧/٣) (٢٢١٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠٦/٢)، والحاكم في المستدرک (٤٧٧/٣) (٥٧٨٤)، وقال: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، والبيهقي في السنن الكبرى (٢١٠/٦) (١١٩٦٦، و ١١٩٦٧، و ١١٩٦٨)، كلهم من طريق خالد، عن أبي قلابة، عن أنس، به نحوه مرفوعاً.

* وأخرجه من طريق قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعاً: الترمذي في المناقب (٦٦٤/٥) (٣٧٩٠)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه»، وقد رواه أبو قلابة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، «والمشهور حديث أبي قلابة»، وابن أبي عاصم في السنة (٥٨٢/٢) (١٠٥١، و ١٠٧٧)، كلاهما من طريق معمر عن قتادة، عن أنس بن مالك به نحوه مرفوعاً.

* أما الرواية المرسلة التي صححها العلماء فقد أخرجها: عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٣٧٨)، وسعيد ابن منصور في

سننه (٢٨/١) (٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٩/٦) (٣١٩٣١)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل، (ص: ٤٦٣) (٦٢١)، كلهم عن أبي قلابة نحوه مرسلاً.

* وأخرج الرواية الصحيحة المتصلة بذكر أبي عبدة فقط: البخاري في فضائل الصحابة، باب: مناقب أبي عبدة (١٣٦٩/٣) (٣٥٣٤)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب: مناقب أبي عبدة (١٨٨١/٤) (٢٤١٩)، كلاهما عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس به نحوه.

* وللحديث شواهد: رواها الحاكم^(٣٥) وابن عساكر^(٣٦) عن ابن عمر، وابن عبد البر^(٣٧) عن أبي محجن مرفوعاً، وفي رواية أخرى عن أبي سعيد الخدري، والطبراني^(٣٨) عن جابر بن عبد الله، كلهم بنحوه.

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث**أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلل الحديث**

قال: "أن يكون الحديث مرسلاً من وجه، رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة"^(٣٩).

ثانياً- أقوال أئمة النقد في علة الحديث

لم يذكر أئمة العلل كالإمام أحمد، وابن أبي حاتم، والدارقطني وغيرهم من الأئمة هذا الحديث في كتبهم، ولم ينبّه على علته إلا الحاكم، أما البيهقي فقد قال: "ورواه بشر بن المفضل، وإسماعيل ابن علية، ومحمد بن أبي عدي، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، إلا قوله في أبي عبدة فإنهم وصلوه في آخره فجعلوه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكل هؤلاء الرواة ثقات أثبات، والله أعلم"^(٤٠).

ثالثاً- تشخيص العلل بناءً على هذه الأقوال وتحليلها

يمكن أن نقسم علل هذا الحديث بناءً على أقوال الحاكم والبيهقي على النحو الآتي:

١- **علة تعارض الوصل والإرسال:** إن الحديث كما يتضح من تخريجه ومن كلام الأئمة فيه عبارة عن قطعتين: أحدهما مرسل، والأخرى متصلة مسندة ومخرجة في الصحيحين. أما المرسلة فهي الرواية بأكملها ما عدا الذي يتعلق بأبي عبدة، وأما المتصلة فهي: "وإن لكل أمة أميناً، وإن أمين هذه الأمة أبو عبدة"، فيتبين أن الرواية التي ذكرها الحاكم كمثال على الجنس الثاني من أجناس العلل أنها خطأ، والصواب فيها الإرسال إلا الجزء الأخير فهو متصل قولاً واحداً. أما قرآن ترجيح الرواية المرسلة على الرواية المتصلة فهي:

أ- **الحفظ والإتقان:** وقد أشار إلى هذه القرينة الحاكم

الحديث

أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل

قال: "حدثنا أبو عباس محمد بن يعقوب قال: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال: ثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ». قال أبو عبد الله: وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رَوَوْا عن الكوفيين زلقوا.

حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانئ قال: ثنا يحيى بن محمد بن يحيى قال: ثنا أبو الربيع قال: ثنا حماد بن زيد، عن ثابت البناني قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني، وكانت له صحبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي فَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ»، قال أبو عبد الله: رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح، عن أبي الربيع، وهو الصحيح المحفوظ ورواه الكوفيون أيضاً: مسعر، وشعبة، وغيرهما عن عمرو بن مرة، عن أبي بردة هكذا (٤٧).

ثانياً- تخريج الحديث

أخرج الرواية الأولى: النسائي في الكبرى (١١٥/٦) (١٠٢٧٤، ١٠٢٧٥)، وفي عمل اليوم والليلة (٣٢٣/١) (٤٤٠، ٤٤١)، وأحمد في المسند (٤١٠/٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥٧/٦) (١٧٢)، وعبد بن حميد في المسند (٥٥٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨٩/٤)، والطبراني في الدعاء (٥١٠/١) (١٨١١)، كلهم من طرق عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، به نحوه.

أما الرواية الثانية أخرجها: مسلم في الذكر والدعاء، باب: استحباب الإستغفار والإكثار منه (٢٠٧٥/٤) (٢٧٠٢)، وأبو داود في سجود القرآن، باب: في الإستغفار (٤٧٥/١) (١٥١٥)، والنسائي في الكبرى (١١٦/٦) (١٠٢٧٦)، (١٠٢٧٩)، وابن ماجه في الأدب، باب: الإستغفار (٣٨١٦)، وأحمد في المسند (٢١١/٤) (١٧٨٨١، ١٨٨٢)، (١٨٣١٧)، وابن حبان في الرقائق، باب: الأدعية (٢٠٥/٣) (٩٢٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨٩/٤)، والطبراني في الكبير (٣٠١/١) (٨٨٢)، (٣٠٢/١) (٨٨٨)، (٨٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٢/٧) (١٣١١٩)، وفي شعب الإيمان (٤٣٨/١) (٦٤٠، ٧٠٢٣)، كلهم من طرق عن أبي بردة، عن الأغر المزني، به نحوه.

وللحديث شواهد من رواية حذيفة (٤٨)، ومن رواية أبي هريرة (٤٩)، ومن رواية أنس بن مالك (٥٠).

عندما قال: "هكذا رواه البصريون الحفاظ، عن خالد الحذاء، وعاصم جميعاً" (٤١)، والرواية عن خالد الحذاء خمسة: إسماعيل بن علي، وبشر ابن المفضل، ومحمد بن أبي عدي، وعبد الوهاب الثقفي، وهيب بن خالد. اتفق الثلاثة الأوائل منهم على رواية الحديث مرسلاً إلا الجزء الأخير فرووه متصلاً، وقد قال فيهم البيهقي كما سبق "وكل هؤلاء الرواة ثقات أثبات"، أما عبد الوهاب وهيب فقد روياه كله متصلاً مسنداً. والعلماء يقدمون ابن علياً على هؤلاء جميعاً في الحفاظ والإتقان - وإن كان كلهم ثقات - حتى أنهم يعدونه من أحفظ أهل البصرة، وكان حماد ابن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي وهيب، ويفرق إذا خالفه ابن علياً (٤٢)، وكان يحيى بن سعيد يقدم ابن علياً على وهيب إذا اختلفا (٤٣)، وقال أبو داود: "أنه ما من أحد من المحدثين إلا قد أخطأ، إلا ابن علياً وبشر من المفضل" (٤٤). أما بشر ومحمد فهما ثقتان ومن حفاظ البصرة الأثبات ويقدمون على الثقفي وهيب، وإن كان الأخيران ثقات إلا أن الثقفي اختلط اختلاطاً شديداً وتغير بأخرة حتى امتنع الناس عنه، وكذا وهيباً اختلط قليلاً بأخرة وتغير (٤٥). وقد اختلف الرواة هنا - وكلهم ثقات - بين الإرسال والوصل، فترجح رواية الحفاظ المتقنين على رواية غيرهم، بدليل أن الشيخان لم يخرجوا الرواية المرسلة لهذا الإختلاف، واقتصروا على إخراج القطعة المتصلة من الحديث التي رواها الحفاظ المتقنين. لذلك قال الحاكم: "قلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح" (٤٦).

ب- الكثرة والإتفاق على الرواية: فالرواية الثلاثة (إسماعيل وبشر ومحمد) اتفقوا على نفس السياقة، وهم أكثر من الثقفي وهيب.

٢- علة الإدراج وإدخال سند في آخر: لقد ضبط الثقات الأثبات هذا الحديث فميزوا الرواية المرسلة عن الرواية المتصلة ورووها على الصواب في الحالتين. فقد روى (ابن علي وبشر ومحمد) الحديث عن خالد الحذاء، عن أبي قلابه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، إلا فيما يخص أبا عبيدة فإنهم روه عن خالد الحذاء، عن أبي قلابه، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً. أما غيرهم (الثقفي وهيب) فلم يضبطا حفظ هذين الحديثين وظنوه حديثاً واحداً ورووه بنفس الإسناد دون تمييز، أي أنهم جعلوا إسناد القطعة الثانية من الرواية هو إسناد القطعة الأولى أيضاً، وهو ما أطلق عليه العلماء علة إدخال سند حديث في سند حديث آخر، أما المتقنين فقد فصلوا بين الروایتين وميزوهما.

المبحث الثالث: حديث إني لأستغفر الله

المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخريج

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث**أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلّة الحديث**

قال: "أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين"^(٥١).

ثانياً- أقوال أئمة النقد في علة الحديث

سئل الدارقطني عن حديث أبي بردة، عن أبي موسى، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إني لأستغفر الله في اليوم مئة مرة"، فقال: اختلف فيه على أبي بردة، فرواه المغيرة بن أبي الحر شيخ من الكوفة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده أبي موسى، وخالفه حميد بن هلال، فرواه عن أبي بردة، قال: حدثني رجل من المهاجرين، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وخالفهما ثابت البناني، وعمرو بن مرة، فروياه عن أبي بردة، عن الأغر الجهني، ومنهم من قال: المزني، وكذلك رواه زياد بن المنذر أبو الجارود، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، وهو أشبههما بالصواب قول من قال: عن الأغر"^(٥٢). وقد ذكر البخاري في التاريخ الكبير الروایتين ثم قال: "والأول أصح"، يقصد بالأول رواية الأغر المزني مرفوعاً.

ثالثاً- تشخيص العلل بناءً على هذه الأقوال وتحليلها

يتبين من خلال كلام العلماء على هذا الحديث أن له إسنادين عن أبي بردة، الأول: موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه مرفوعاً، والثاني: ثابت البناني، وحميد بن هلال، وعمرو ابن مرة، عن أبي بردة، عن الأغر المزني مرفوعاً. وقد رجح كل من الحاكم، والسيوطي، والدارقطني وقبلهم البخاري رواية من قال: الأغر المزني، وعلى ذلك تكون علل الحديث كالآتي:

١- **علة سببها اختلاف مواطن الرواة**^(٥٣): وهذه التي أشار إليها الحاكم بقوله: " والمدنيون إذا رَوَوْا عن الكوفيين زلقوا"، يقصد بها موسى بن عقبة فهو مدني، وقد روى الحديث عن أبي إسحاق السبيعي وهو كوفي، ولم يرو عنه هذا الحديث الرواة الأثبات فيه كشعبة والثوري، وهم أثبت أصحابه فيه^(٥٤). وقد روياه عن عمرو ابن مرة يذكر الأغر المزني.

وقد شارك موسى بن عقبة في الرواية عن أبي إسحاق: أشعث بن سوار، وقد ضعفه أحمد والنسائي والدارقطني وأبو زرعة وغيرهم من علماء الرجال^(٥٥). فيكون كل من موسى وأشعث قد خالفا من هو أوثق منهما في الرواية وهم: حميد بن هلال، وثابت البناني، وعمرو بن مرة، وهؤلاء وتقههم العلماء^(٥٦) واتفقوا على رواية الحديث عن الأغر المزني.

٢- علة سلوك الجادة: وذلك أن أبا إسحاق السبيعي ثقة

مكثر وكان قد اختلط بأخرة^(٥٧)، وقد جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين^(٥٨). لذلك نجد العلماء يأخذون من الرواة الذين رَوَوْا عنه قبل الإختلاط كشعبة وسفيان وأبي الأحوص.

بناء على ذلك قد يكون أبا إسحاق قد وهم في روايته للحديث عندما حدّث به موسى بن عقبة، وسلك فيه الجادة المطروقة في رواية أبي بردة عن أبيه عن جده.

ولم يميّز موسى بن عقبة هذا الوهم لاختلاف الموطن من جهة، ولكونه لم يلزم أبا إسحاق المدة التي تكفي لتمييز حديثه، من هنا وقع في الخطأ الذي كشفه تلاميذ أبي إسحاق الملازمين له بعدم روايتهم للحديث الذي فيه أبو بردة، عن أبيه. وهناك رواية لأبي إسحاق رواها عنه الأثبات كإسرائيل بن يونس، رواها على الصواب إلا أنها عن حذيفة وليست عن أبي موسى الأشعري^(٥٩).

نخلص من هذه التشخيصات بأن رواية موسى بن عقبة معلولة لمخالفتها لرواية الثقات الأثبات، واختلاف موطنه، واختلاط أبي إسحاق وسلوكه الجادة عندما حدثه موسى، ولترجيح الأئمة لرواية من قال: الأغر المزني.

المبحث الرابع: حديث سمع النبي عليه السلام يقرأ في المغرب بالطور**المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخريج الحديث أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل**

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار قال: ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي قال: ثنا أبو حذيفة قال: ثنا زهير بن محمد، عن عثمان بن سليمان، عن أبيه، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم: يقرأ في المغرب بالطور.

قال أبو عبد الله: قد خرج العسكري وغيره من المشايخ هذا الحديث في الوجدان^(٦٠)، وهو معلول من ثلاثة أوجه: أحدها أن عثمان هو ابن أبي سليمان، والآخر أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، والثالث قوله: سمع النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يره، وقد خرجت شواهد في التلخيص^(٦١).

ثانياً- تخريج الحديث

أخرج هذه الرواية الدولابي في الكنى والأسماء (١٠٩/١) (٢٢٥)، عن زهير بن محمد، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عثمان بن أبي سليمان، عن أبيه، به مثله. والحديث مخرج في الأصول من طريق محمد بن جبير بن

مطعم عن أبيه: أخرجه البخاري في صفة الصلاة، باب: الجهر في المغرب (٢٦٥/١) (٧٣١)، وفي الجهاد والسير، باب: فداء المشركين (١١١٠/٣) (٢٨٨٥)، وفي المغازي، باب: شهود الملائكة (١٤٧٥/٤) (٣٧٩٨)، وفي التفسير، باب: سورة الطور (١٨٣٩/٤) (٤٥٧٣)، ومسلم في الصلاة، باب: القراءة في الصبح (٣٣٨/١) (٤٦٣)، والنسائي في صفة الصلاة، باب: القراءة بالمغرب بالطور (١٦٩/٢) (٩٨٧)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: القراءة في صلاة المغرب (٢٧٢/١) (٨٣٢)، ومالك في الصلاة، باب: القراءة في المغرب (٧٨/١) (١٧١)، وأحمد في المسند (٨٥-٨٠/٤) (١٦٧٨١، ١٦٨١١، ١٦٨١٩، ١٦٨٢٩)، والحميدي في المسند (٢٥٤/١) (٥٥٦)، والدارمي في الصلاة، باب: قدر القراءة في المغرب (٣٣٦/١) (١٢٩٥)، وابن خزيمة في الصلاة، باب: القراءة في صلاة المغرب (٢٥٨/١) (٥١٤)، وابن حبان في صحيحه (١٤٠/٥) (١٨٣٣)، والطبراني في الكبير (١١٥/٢) (١٤٩٧، ١٤٥٠٠)، كلهم من طرق عن الزهري، عن محمد بن جبير عن أبيه، به نحوه. والحديث له شاهد من حديث أم سلمة رضي الله عنها^(٦٢).

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث

أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلل الحديث

قال: "أن يكون محفوظاً عن صحابي، فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفاً من جهته".

ثانياً- أقوال أئمة النقد في علل الحديث

سبقت الإشارة إلى أن الدولابي قد أخرج الرواية وقد قال في آخرها: "وأنا أحسب هذا وهماً لأن عثمان ابن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، ويونس عن الزهري، عن محمد بن جبير، عن أبيه جبير أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور"^(٦٣). أما الدارقطني فقد رجح أيضاً رواية محمد بن جبير عن أبيه، على رواية نافع بن جبير عن أبيه^(٦٤).

ثالثاً- تشخيص العلل بناءً على هذه الأقوال وتحليلها

لقد فصل الحاكم مواطن العلة في هذه الرواية على ثلاثة أوجه، يمكن من خلالها أن نستنتج أنواع هذه العلل كالاتي:

١- علة التصحيف

وهي قوله "أن عثمان هو ابن أبي سليمان"، وليس كما في الرواية "عثمان ابن سليمان"، وقد ذكر ابن حجر ترجمته في الإصابة وقال أن من ذكره في الصحابة فقد أخطأ، قال: "أبو

سليمان من آل جبير بن مطعم، ذكره البغوي في الصحابة، وقال: سكن المدينة، وهو غلط في ظنه أن له صحبة... وذكر الدارقطني أن لا صحبة له، والراوي هو أبو سليمان عن نافع بن جبير، عن أبيه"^(٦٥)، وقد اتفق كل من المزي والذهبي وأبو زرعة والعراقي والعلائي على أن اسمه هو (عثمان بن أبي سليمان)^(٦٦).

وقد وقع هذا التصحيف من قبل أبي حذيفة الراوي عن زهير ابن محمد، وأبو حذيفة هو موسى بن مسعود النهدي، قال فيه ابن حجر: صدوق سيء الحفظ وكان يصحف^(٦٧)، وكذلك قال عنه أبو حاتم، وقال الساجي: "كان يصحف وهو لين"^(٦٨).

٢- علة القلب في الإسناد وإبدال راوٍ بآخر

فقد ذكر الحاكم أن عثمان إنما روى هذا الحديث عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، وهذه الطريق معلولة أيضاً، وقد رجح الدارقطني كما سبق ترجيح رواية أخوه محمد بن جبير بن مطعم. أما أبو سليمان فقد وجدت من ذكره أنه من ولد جبير بن مطعم، ولكن لم يسمه أحد، وجبير بن مطعم لا يذكر له من الأبناء سوى محمد ونافع، أما محمد فكنتيته: (أبو سعيد)، وأما نافع فكنتيته (أبو محمد)، وقيل (أبو سعيد)، وذكر ابن حجر قولاً وساقه على وجه الضعف، قال: "وزعم ابن سعد أن اسم أبي سليمان محمد"^(٦٩)، وعلى كل الاحتمالات فإن أولاد جبير ليسوا من الصحابة بالإتفاق.

٣- علة الإنقطاع: فإن أبا سليمان بن جبير بن مطعم لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يره كما ذكر الحاكم، وهذه العلة ناشئة عن سابقتها.

٤- علة إسقاط راوٍ من الإسناد

سبق ذكر رواية الدولابي في التخريج، واللافت للانتباه أن هناك راوياً بين زهير بن محمد، وعثمان ابن أبي سليمان وهو: عبد الله بن أبي بكر، وعند الرجوع إلى تراجم هؤلاء وجدنا أن زهيراً من شيوخه عبد الله، وعبد الله من شيوخه عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم^(٧٠). وهذه العلة لم ينبه عليها الحاكم لعل ذلك لأن الساقط من الإسناد هو راوٍ ثقة^(٧١).

المبحث الخامس: حديث فرمى بنجم فاستنار

المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخرج الحديث

أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: ثنا بحر بن نصر قال: أنا ابن وهب قال: أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجال من الأنصار: أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فرمى بنجم

ح فاستنار، فذكر الحديث بطوله.

قال الحاكم: علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محله قصر به، وإنما هو: عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار، وهكذا رواه ابن عيينة، ويونس من سائر الروايات وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، والأوزاعي، وغيرهم، عن الزهري، وهو مخرّج في الصحيح^(٧٢).

ثانياً- تخريج الحديث

أخرجه مسلم في السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان (١٧٥٠/٤) (٢٢٢٩)، والترمذي في تفسير القرآن، باب: سورة سبأ (٣٦٢/٥) (٣٢٢٤) وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في الكبرى (٣٧٤/٦) (١١٢٧٢)، وأحمد في المسند (٢١٨٠/١) (١٨٨٢)، وابن حبان في النجوم والأنواء (٤٩٩/١٣) (٦١٢٩)، وأبو يعلى في المسند (٤٧٦/٤) (٢٦٠٩)، وأبو نعيم في الحلية (١٤٣/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٨/٨) (١٦٢٨٩)، وقال في روايته: "أراه عن ابن عباس"، كلهم من طرق عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عبد الله بن عباس، به نحوه.

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث

أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلّة الحديث

قال: "الخامس: أن يكون روي بالنعنة، وسقط منه رجل، دل عليه طريق أخرى محفوظة"^(٧٣)

ثانياً- تشخيص علة الحديث

ذكر الحاكم أن يونس بن يزيد قصر بالحديث وأسقط من الإسناد (عبد الله بن عباس)، وهذه علة: التقصير، التي يكون في مقابلها التجويد^(٧٤)، وقد جود الرواة الثقات ما قصر به يونس وهو على جلالتة، كان صاحب كتاب، وكان يهتم في بعض رواياته عن الزهري إن لم يحدث من كتابه، قال أبو زرعة: "كان صاحب كتاب، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء"^(٧٥).

وقد ذكره ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي تحت باب: "من لا يحدث من كتابه فيهم في حديثه"^(٧٦)، والراوي عنه في هذا الحديث وهو عبد الله بن وهب بن مسلم ثقة حافظ، متفق على جلالتة وضبطه لروايته^(٧٧).

إلا أن يونس وإن كان قد قصر في هذه الرواية، فإنه قد جودها ورواها على الوجه الصحيح وأخرجها مسلم كما سبق في التخريج^(٧٨)، والدليل على ذلك أيضاً أن البيهقي أخرجها من طريق (الحاكم) إلا أنه زاد فيها: أراه عن ابن عباس^(٧٩)، فلعل أحد الرواة يعلم أن يونس قد رواه مجوداً فجوده هو. والله أعلم.

المبحث السادس: حديث يا رسول الله ما لك أفصحنا

المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخريج الحديث

أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل

حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى قال: ثنا أبو العباس الثقي قال: ثنا حاتم بن الليث الجوهري قال: ثنا حامد بن أبي حمزة السكري قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد قال: حدثني أبي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب قال: قلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ أَفْصَحْنَا، وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا؟ قَالَ: «كَانَتْ لُغَةُ إِسْمَاعِيلَ قَدْ دَرَسَتْ فَجَاءَ بِهَا جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيَّ فَحَفَظْنِيهَا»، قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة عجيبة: حدثني أبو عبد الله محمد بن العباس الضبي رحمه الله من أصل كتابه، قال: أنا أحمد بن علي ابن زرين الفاشاني من أصل كتابه، قال: ثنا علي بن خشرم قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد قال: بلغني أن عمر بن الخطاب، قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَفْصَحْنَا، وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لُغَةَ إِسْمَاعِيلَ كَانَتْ قَدْ دَرَسَتْ فَأَتَانِي بِهَا جِبْرَائِيلُ فَحَفَظْنِيهَا»^(٨٠).

ثانياً- تخريج الحديث

أخرجه ابن الغطريف في الأجزاء الحديثية (٩٤/١) (٥١)، وقال: "غريب له علة عجيبة"، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥-٣/٤)، وقال: "غريب معلول"، كلاهما من طريق علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، به نحوه.

أما الرواية الثانية فقد أخرجها ابن عساكر في تاريخه (٤/٤)، من طريق علي بن خشرم، عن علي ابن الحسين بن واقد بلاغاً عن عمر بن الخطاب، به نحوه.

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث

أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلّة الحديث

قال: "السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد"^(٨١)، يقصد الإمام السيوطي بالرجل هنا: علي بن الحسين بن واقد، وقد اختلف عليه كل من: حامد السكري - في الرواية المعلولة -، وعلي بن خشرم في الرواية المحفوظة المقابلة لها.

ثانياً- تشخيص علة الحديث

نستطيع أن نشخص علة هذا الحديث من خلال كلام الحاكم والسيوطي بأن له علتين:

١- علة وصل المرسل أو المنقطع

فالحديث الأول رواه حامد السكري ووصله عن علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن عبد الله ابن بريدة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً، وهذا الإسناد قد يبدو لأول وهلة أنه صحيح ومتقن، ولذلك عبر الحاكم بأن له علة عجيبة، لأنَّ المحفوظ والصحيح هي الرواية المرسلة أو المنقطعة التي رواها: علي بن خشرم، عن علي بن الحسين بن واقد، عن عمر بن الخطاب بلاغاً.

٢- الإختلاف على الشيخ الواحد في سياقة الإسناد: فقد اختلف كل من حامد السكري، و علي بن خشرم في سياق الإسناد عن شيخهما علي بن الحسين^(٨٢)، وقد حاولت أن أبحث عن ترجمة لحامد السكري فلم أجد حسب اطلاعي، أما علي ابن خشرم فهو ثقة^(٨٣).

المبحث السابع: حديث المؤمن غر كريم

المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخريج الحديث

أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل

حدثنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه قال: أخبرنا أبو بكر يعقوب بن يوسف المطوعي قال: ثنا أبو داود سليمان بن محمد المبارك قال: ثنا أبو شهاب، عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُ غَرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خَبٌّ لَئِيمٌ»، قال أبو عبد الله: وهكذا رواه عيسى بن يونس، ويحيى بن الضريس، عن الثوري، فنظرت، فإذا له علة:

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرور، قال: ثنا أحمد بن سيار، قال: حدثنا محمد ابن كثير، قال: ثنا سفيان الثوري، عن الحجاج بن الفرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، قال سفيان: أراه ذكر أبا هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُ غَرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خَبٌّ لَئِيمٌ»^(٨٤).

ثانياً- تخريج الحديث

أخرج الرواية الأولى: أبو يعلى في المسند (٤٠١/١) (٦٠٠٨)، والحاكم في المستدرک (١٠٣/١) (١٢٩)، وأبو نعيم في الحلية (١١٠/٣)، والقضاعي في مسند الشهاب (١١١/١) (١٣٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٦٩/٦) (٨١١٥)، وفي السنن الكبرى (١٩٥/١٠) (٢٠٥٩٨)، كلهم من طرق عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن الفرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، به نحوه مرفوعاً.

وتابع الحجاج بن الفرافصة: بشر بن رافع أخرج روايته: الترمذي في البر والصلة، باب: البخيل، (٣٤٤/٤) (١٩٦٤) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو داود في الأدب، باب: في حسن العشرة (٦٦٥/٢) (٤٧٩٠)، والبخاري في الأدب المفرد (١٥١/١) (٤١٨)، وأبو يعلى في المسند (٤٠١/١) (٦٠٠٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٨/٨) (١٣٢٧) بالشك، و (١٣٢٨) بغير شك ذكره في إسناده، والحاكم في المستدرک (١٠٤/١) (١٣٠، ١٣٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٧٠/٦) (٨١١٧)، كلهم من طرق عن بشر بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، به نحوه مرفوعاً.

أما الرواية الثانية فقد أخرجها: أحمد في المسند (٥٩/١٥) (٩١١٨)، والأصبهاني في أمثال الحديث (١٩٤/١) (١٥٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٦٩/٦) (٨١١٥)، كلهم من طرق عن سفيان، عن الحجاج بن فرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، به نحوه مرفوعاً.

وللحديث شواهد عن كعب بن مالك رضي الله عنه^(٨٥).

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث

أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلّة الحديث

قال: "السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله، كحديث الزهري، عن سفيان الثوري، عن حجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً: «المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم»^(٨٦).

ثانياً- أقوال أئمة النقد في علة الحديث

أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک هذا الحديث بكلّ أوجه التي روي فيها كما سبق في التخرّيج، وعقب على الحديث الأول بقوله: "تابعه - يقصد عيسى بن يونس - ابن شهاب عبد ربه ابن نافع الحنّاط، ويحيى بن الضريس، عن الثوري في إقامته هذا الإسناد"^(٨٧)، وذكر في الحديث الثاني أقوال الأئمة في روايته: "حديث يحيى بن الضريس فدونه محمد بن حميد هذا حديث وصله المتقدمون من أصحاب الثوري، وأفسده المتأخرون عنه، وأما الحجاج بن فرافصة فإن الإمامين لم يخرجاه لكني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب، يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري، يقول: سمعت يحيى بن معين، يقول: الحجاج بن فرافصة لا بأس به، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حجاج ابن فرافصة شيخ صالح متعبد وله شاهد، عن يحيى بن أبي كثير أقام إسناده"^(٨٨).

وجه رواية يحيى بن أبي كثير، عن أنس ابن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث، وله علة: أخبرنا أبو العباس قاسم بن القاسم السيارى، وأبو محمد الحسن بن حليم المروزيان بمرور، قالوا: حدثنا أبو الموجه، قال: أخبرنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حَدَّثْتُ عَنْ أَنَسِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ، قَالَ: «أَفْطَرْتُ عِنْدَكُمْ الصَّائِمِينَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارَ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ»^(٩٦).

ثانياً- تخريج الحديث

أخرج الرواية الثانية: النسائي في الكبرى (٢٠٢/٤) (٦٩٠١) و(٨٢-٨١/٦) (١٠١٢٩، ١٠١٣٠)، وفي عمل اليوم والليلة (٢٦٧/١) (٢٩٦)، وأحمد في المسند (١١٨/٣) (١٢١٩٨) و(٢٠١/٣) (١٣١٠٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٤/٢) (٩٧٤٥)، وعبد بن حميد في المسند (٣٧٠/١) (١٢٣٤)، والدارمي في العلوم، باب: دعاء الصائم لمن يفطر عنده (٤٠/٢) (١٧٧٢)، وأبو يعلى في المسند (٢٩١-٢٩٢/٧) (٤٣٢٠، ٤٣١٩)، والطبراني في الأوسط (٩٩/١) (٣٠١) و(١٩٢/٦) (٦١٦٢)، وفي الدعاء (٢٨٧/١) (٩٢٢)، وأبو نعيم في الحلية (٧٢/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٩٣/٤) (٧٩٢٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦٧/١)، كلهم من طرق عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، به نحوه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٩٣/٧) (٤٣٢٢)، من طريق الخليل بن مرة أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَنَسٍ، وَالْخَلِيلُ هَذَا مَتْرُوكٌ^(٩٧).

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣١١/٤) (٧٩٠٧)، ومن طريقه أبو داود في الأطعمة، باب: الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده (٣٩٥/٢) (٣٨٥٤)، وأحمد في المسند (١٣٨/٣) (١٢٤٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٠/٤) (٧٩٢٥)، والبخاري في شرح السنة (٧٨٧/١)، كلهم من طرق عن معمر، عن ثابت، عن أنس بن مالك، به نحوه.

وللحديث شواهد عن عبد الله بن الزبير^(٩٨)، وعن عمر بن الخطاب^(٩٩)، وعن عائشة رضي الله عنها^(١٠٠).

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث

أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلل الحديث

قال: "أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلت بها

وقال أيضاً: «هذا حديث تداوله الأئمة بالرواية وأقام بعض الرواة إسناده، أما الشيخان فإنهما لم يحتجا بالحجاج بن فرافصة ولا ببشر بن رافع»^(٩٩).

ثالثاً- تشخيص العلل بناءً على هذه الأقوال وتحليلها

١- علة الاختلاف على الراوي في تسمية شيخه أو إبهامه

وذلك أَنَّ الحاكم ذكر الرواية الأولى التي سَمَّى فِيهَا الْحَاجَّ بْنَ فَرَافِصَةَ شَيْخَهُ فِيهَا، ثُمَّ أَعْلَاهَا بِالرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي جَاءَتْ بِإِبْهَامِ شَيْخِ الْحَاجَّ، وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ خِلَالِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ جَاءَ مِنْ طَرِيقِ الْحَاجَّ مَرَّةً بِتَسْمِيَةِ شَيْخِهِ، وَمَرَّةً بِإِبْهَامِهِ، وَحَاجَّ هَذَا قَالَ فِيهِ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ عَابِدٌ يَهْمُ"^(٩٠)، وَقَدْ تَابَعَهُ بَشْرُ ابْنِ رَافِعٍ، وَهُوَ فَقِيهٌ ضَعِيفٌ الْحَدِيثِ^(٩١). وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَاكِمُ أَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي الرَّوَايَةِ عَنْ سَفْيَانَ قَدْ وَصَلُوهُ، أَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ فَقَدْ أَفْسَدُوهُ بِالْإِبْهَامِ وَبِالشُّكِّ.

٢- علة الشك من الراوي: وهي الرواية الثانية التي ذكر فيها الحاكم قول سفيان الثوري: "أراه ذكر أبا هريرة"^(٩٢)، وقد روي الحديث عن سفيان الثوري دون شك في الإسناد، وقد روى الطحاوي في شرح مشكل الآثار^(٩٣) الروایتين التي بالشك والتي بدونه كما سبق في التخريج.

٣- علة تعارض الوصل بالإرسال: وهذه العلة مستنبطة من تعليل الدارقطني لهذه الرواية عندما سئل عنها فقال: "يروي يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه؛ فرواه الحجاج بن فرافصة، وبشر بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه أسامة بن زيد، عن رجل من بلحارث، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مرسلاً"^(٩٤).

ولعلَّ الحاكم في هذا الحديث أراد أن يعلِّ الرواية الثانية التي فيها شك وإبهام، وليست الرواية التي ذكرها أولاً لاتفاق تلاميذ سفيان المتقدمين على وصلها.

المبحث الثامن: حديث أفطر عندكم الصائمون

المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخريج الحديث

أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصاغانى، قال: ثنا روح بن عبادة قال: حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم: كان إذا أفطر عند أهل بيت، قال: «أَفْطَرْتُ عِنْدَكُمْ الصَّائِمِينَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ»^(٩٥)، قال أبو عبد الله: قد ثبت عندنا من غير

ثقة، وروى عن أنس مرسلاً، وقد رأى أنساً يصلي في المسجد الحرام رؤية، ولم يسمع منه^(١١١)، وقال ابن حبان: "كان يدلّس، فكلّ ما روى عن أنس دلّس عنه، لم يسمع من أنس ولا من أي صحابي"^(١١٢)، وقال فيه ابن حجر: ثقة ثبت، لكنه يدلّس ويرسل^(١١٣).

ومذهب العلماء كابن المديني، والبخاري، وأحمد، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، وقبلهم الشافعي: أنّ مجرد الرؤية لا تثبت السماع، بل كلامهم يدلّ على اشتراط ثبوت السماع^(١١٤).

المبحث التاسع: حديث أن رسول الله كان إذا افتتح الصلاة قال
المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخريج
الحديث

أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل

أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي قال: ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي قال: ثنا سعيد بن كثير بن غفير قال: حدثني المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة، قال: «سُبْحَانَكَ، اللَّهُمَّ تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ»، وذكر الحديث بطوله، قال أبو عبد الله: لهذا الحديث **علة صحيحة**، والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه.

حدثنا أبو جعفر محمد بن عبيد الله العلوي النقيب بالكوفة، قال: حدثنا الحسين بن الحكم الحبري قال: حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل قال: ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال: ثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة فذكر الحديث بغير هذا اللفظ، وهذا مخرّج في صحيح مسلم^(١١٥).

ثانياً- تخريج الحديث

أخرج الرواية الأولى المعلولة: الطبراني في الكبير (٣٥٣/٢) (١٣٢٢٤)، وفي الدعاء (١٧١/١) (٥٠٠)، والدارقطني في سننه (٢٩٩/١)، كلاهما من طرق عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، به نحوه.

أما الرواية الثانية فقد أخرجها: مسلم في صلاة المسافرين، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٥٣٤/١) (٧٧١)، والترمذي في الدعوات، باب: الدعاء عند الإفتتاح بالصلاة بالليل (٤٨٥-٤٨٦) (٣٤٢٢، ٣٤٢١)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما يستفتح به الصلاة من الدعاء (٢٦٠/١) (٧٦٠)، والنسائي في صفة الصلاة، باب: نوع آخر من الذكر

أنه لم يسمعها منه كحديث يحيى بن أبي كثير.. قال: فيحيى رأى أنساً وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أسند عن يحيى، قال: حدثت عن أنس... فذكره^(١١٦).

ثانياً- أقوال أئمة النقد في علة الحديث

سأل ابن أبي حاتم أباه عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك هل سمع منه؟ قال: رآه^(١١٧)، ونقل عن أبي زرعة قوله في يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك: أفطر عندكم الصائمون، قال: هو متصل، قال: رواه خالد بن الحارث نا عن هشام عن يحيى قال: بلغني عن أنس، وقد رأى يحيى أنساً ولم يسمع منه^(١١٨)، وقال أيضاً: يحيى بن أبي كثير بلغه عن أنس، وحديثه عنه مرسل أصح، وهذا وهم - يعني المرفوع- يعني في حديثه عن أنس أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار^(١١٩).

كما صحح الدارقطني في علله الرواية التي فيها: حدثت عن أنس، قال: وقال ابن المبارك: عن هشام، عن يحيى، قال: حدثت عن أنس، وهو الصحيح^(١٢٠).

وقد خرّج البيهقي هذا الحديث كما سبق بيانه في التخرّيج ونصّ على اسم الراوي الذي سمع منه يحيى بقوله: وَهَذَا مُرْسَلٌ، لَمْ يَسْمَعْهُ يَحْيَى عَنْ أَنَسٍ، إِنَّمَا سَمِعَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يُقَالُ: لَهُ عَمْرُو بْنُ زُنَيْبٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ زُبَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ^(١٢١).

ووافقهم النسائي بقوله: يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس^(١٢٢)، وكذلك ابن عساكر حيث قال: هذا حديث غريب ولم يثبت سماع يحيى من أنس^(١٢٣).

ثالثاً- تشخيص العلل بناءً على هذه الأقوال وتحليلها

علة التدليس والإرسال الخفي: أما التدليس فيفهم من كلام الحاكم عندما قال: "قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث"^(١٢٤)، فيفهم من كلامه أنّ له رواية وسماعاً عن أنس، لكنه لم يسمع منه هذا الحديث.

كذلك تشخيص السيوطي "أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة"، وهذا هو التدليس بعينه، ويمكن أن يؤيد ذلك أنّ كلاً من النسائي وابن حبان قد وصفاه بالتدليس، وقد جعله ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب التدليس^(١٢٥).

وعلة الإرسال الخفي هي الراجحة على سابقتها لاتفاق الأئمة على نفي سماع يحيى بن أبي كثير من أنس، مع إقرارهم بأنه رآه، قال أبو حاتم: "يحيى إمام لا يحدث إلا عن

أولاً- نص كلام الحاكم في التعليل

أخبرنا أحمد بن علي بن الحسن المقرئ قال: حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «مَنْ ضَحَكَ فِي صَلَاتِهِ يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ»، قال أبو عبد الله الحاكم: لهذا الحديث علة صحيحة.

أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن السبيعي بالكوفة، قال: ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي، قال: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، قال: سئل جابر، عن الرجل يضحك في الصلاة، قال: «يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ»^(١٢٤).

ثانياً- تخريج الحديث

أخرج الرواية المعلولة المرفوعة الدارقطني في الطهارة، باب: أحاديث القهقهة في الصلاة (١٧٢/١) (٤٧)، من طريق أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً، وتكلم على إسناده كما سيأتي قريباً.

أما الرواية الموقوفة أخرجها: أبو يعلى في المسند (٢٠٤/٤) (٢٣١٣)، الدارقطني في سننه (١٧٢-١٧٣) (٥٣، ٥٢، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٥٥)، و(١٧٥/١) (٦٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٤٦/١) (٦٥٥، ٦٥٦)، كلهم من طرق عن جابر موقوفاً، به نحوه.

وقد توسع الدارقطني في ذكر شواهد الحديث، والروايات المرسلة وتصحيحها^(١٢٥).

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث**أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلّة الحديث**

قال: "العاشر: أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه"^(١٢٦).

ثانياً- أقوال أئمة النقد في علة الحديث

قال الدارقطني بعد أن ذكر الرواية المرفوعة: قال لنا أبو بكر النيسابوري: هذا حديث منكر لا يصح، والصحيح عن جابر خلافة، قال الشيخ أبو الحسن: يزيد بن سنان ضعيف، ويكنى بأبي فروة الرهاوي، وابنه ضعيف أيضاً، وقد وهم في هذا الحديث في موضعين:

أحدهما: في رفعه إياه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والآخر: في لفظه، والصحيح عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر من قوله: "من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة، ولم يعد الوضوء". وكذلك رواه عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات منهم: سفيان الثوري، وأبو معاوية الضرير، ووكيع،

والدعاء بين التكبير والقراءة (١٢٩/٢) (٨٩٧)، وأحمد في المسند (٩٤/١) (٧٢٩)، و(١٠٣-١٠٢/١) (٨٠٣-٨٠٤)، والدارمي في الصلاة، باب: ما يقال بعد افتتاح الصلاة (٣٠٩/١) (١٢٣٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٣٥-٢٣٦) (٤٦٢، ٤٦٤)، وابن حبان في صحيحه (٦٨، ٧٠، ٧١/٥) (١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣)، والطيالسي في مسنده (٢٢/١) (١٥٢)، وعبد الرزاق في مصنفه (٧٩/٢) (٢٥٦٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢١٠/١) (٢٣٩٩)، والبخاري في المسند (١٦٨/٢) (٥٣٦)، وأبو يعلى في المسند (٢٤٥/١) (٢٨٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩٩/١) (١٠٨٣)، والطبراني في الدعاء (١٦٩/١) (٤٩٤)، والدارقطني في سننه (٢٩٦/١) (٢٠١)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٤٠/٣) (٣١٣٣)، وفي السنن الكبرى (٣٢/٢) (٢١٧٢-٢١٧٥)، كلهم من طرق عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي ابن أبي طالب، به نحوه.

وللحديث شواهد من رواية أبي سعيد الخدري^(١٢٦)، وعائشة^(١٢٧)، وجابر بن عبد الله^(١٢٨)، ومحمد بن مسلمة^(١٢٩).

المطلب الثاني: تشخيص علل الحديث**أولاً- تشخيص الإمام السيوطي لعلّة الحديث**

قال: "التاسع: أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق - بناء على الجادة - في الوهم -"^(١٣٠).

ثانياً- تشخيص علة الحديث

علة سلوك الجادة: صرح الحاكم النيسابوري بعلة هذا الحديث على غير عادته بقوله: "والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه"^(١٣١)، أي سلك الجادة والطريق السهلة والمعروفة لديه وهي طريق: عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

وقد تفرد المنذر الحزامي بهذه الطريق، وخالف فيها أربعة عشر راوياً رويها عن عبد العزيز الماجشون، عن عمه الماجشون، عن الأعرج، عن عبيد الله بن رافع، عن علي بن أبي طالب، والمنذر مقبول^(١٣٢) في روايته ولا يقوى على مخالفة رواية كعبد الرحمن بن مهدي، وأبو النضر وغيره، مع اتفاقهم على خلاف روايته^(١٣٣).

المبحث العاشر: حديث من ضحك في صلاته

المطلب الأول: نص كلام الحاكم في التعليل، مع تخريج الحديث

وعبد الله بن داود الخريبي، وعمر بن علي المقدمي، وغيرهم، وكذلك رواه شعبة، وابن جريج، عن يزيد بن أبي خالد، عن أبي سفيان، عن جابر^(١٢٧).

ثالثاً- تشخيص العلل بناءً على هذه الأقوال وتحليلها

مما سبق بيانه من كلام العلماء يتبين أنّ العلة في هذا الحديث هي تعارض الرفع والوقف، وقد رجح العلماء الرواية الموقوفة على جابر، لأنّ المرفوعة جاءت من طريق يزيد بن سنان الذي قال فيه ابن حبان: "كان ممن يخطئ كثيراً، حتى يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الإحتجاج بخبره إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالمعضلات"^(١٢٨)، وقد خالف في روايته الثقات الأثبات كما ذكر الدارقطني، فيكون رفعه للحديث منكراً، ولم يتابع عليه.

الخاتمة

بعد هذه الجولة التشخيصية لأجناس العلة عند الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث نخلص بمجموعة من النتائج، نذكر منها:

١- يعدّ كتاب معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري مصدراً هاماً من مصادر علوم الحديث المختلفة، وقد دلّ على مكانة هذا الإمام في معرفة علل

الحديث وتمييز الروايات.

٢- قسّم الحاكم النيسابوري أجناس العلة إلى عشرة أنواع، على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر والإستقصاء كما أوضح ذلك بنفسه.

٣- أجمل الحاكم الكلام على علل الأحاديث التي مثل بها على الأجناس العشرة ولم يفصل، وهو معذور في ذلك لأنّ هذه الأجناس جاءت نوعاً من أنواع علوم الحديث المختلفة التي تضمنها كتاب معرفة علوم الحديث، ولم يكن قصده من هذا الكتاب تخصيصه لعلل الأحاديث وحسب.

٤- قام السيوطي بتشخيص هذه العلل، إلا أنّ تشخيصه قد غلب عليه العموم والإجمال، كما أنه قد اقتصر على علة واحدة، في حين أنّ بعض الأحاديث تحوي أكثر من علة، حيث كان قصده تمرين الطلاب كما صرح هو في نهاية كلامه على هذه الأجناس.

٥- يمكن أن نجمل أنواع العلل التي تضمنتها هذه الأجناس بما يلي: نفي السماع المتوهم بالعننة، سلوك الجادة، تعارض الوصل والإرسال، تعارض الوقف والرفع، الإدراج وإدخال سند في آخر، الإنقطاع، التدليس، التصحيف، القلب في الإسناد وإبدال راو بآخر، الاختلاف على الشيخ الواحد في سياقة الإسناد، إسقاط راو من السند، الشك من الراوي، تسمية الراوي المبهم في السند.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش

الفهري في السنن الأبين (ص: ١٢٦)، والسبكي في طبقات الشافعية (١٦٤/٢)، والحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (٤٨٩/١)، والنكت (٧١٨/٢).

(٤) جامع الترمذي (٤٩٤/٥)، قال ابن حجر في النكت (٢/ ٧٢٢) معلقاً على قول الترمذي: "لا نعرفه من حديث سهيل...": وهو متعقب - أيضاً - وقد عرفناه من حديث سهيل من غير هذا الوجه فرويناه في الخلعيات مخرجاً من أفراد الدارقطني من طريق الواقدي ثنا عاصم ابن عمر وسليمان بن بلال كلاهما عن سهيل به. ورويناه في كتاب الذكر لجعفر الفريابي قال: ثنا هشام بن عمار: ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا سهيل، ورويناه في "الدعاء" للطبراني من طريق ابن وهب قال: حدثني محمد بن أبي حميد عن سهيل.

(٥) فهؤلاء أربعة رووه عن سهيل من غير الوجه الذي أخرجه الترمذي فلهذا إنما نفى أن يكون يعرفه من طريق قوية، لأن

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص: ١١٢).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٣).

(٣) نبه العلماء إلى أنّ الحاكم قد وهم في رواية هذه العبارة، منهم الحافظ ابن حجر حيث قال: "الحكاية صحيحة قد رواها غير الحاكم على الصحة من غير نكارة، وكذا رواها البيهقي عن الحاكم على الصواب كما سنوضحه، لأن المنكر منها إنما هو قوله: إن البخاري قال: لا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد المعلوم"، والواقع أن في الباب عدة أحاديث لا يخفى مثلها على البخاري، "والحق أن البخاري لم يعبر بهذه العبارة..." النكت (٢/ ٧١٦)، ثم إن روايات العلماء قد اتفقت جميعها على قوله: (ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا إلا هذا الحديث)، منها رواية الخليلي في الإرشاد (٣/ ٩٦٠)، والخطيب البغدادي في التاريخ (٢٨٨-٢٩)، وابن رشيد

- (٢٤) ابن جريج: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل. (تقريب التهذيب (٤١٩٣)).
- (٢٥) النكت (٢/٧٢٤).
- (٢٦) تهذيب التهذيب (٢/٦١٧).
- (٢٧) المصدر السابق (٤/٥٦٢).
- (٢٨) طبقات المدلسين، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ١٣).
- (٢٩) النكت (٢/٧٢٢).
- (٣٠) يُنظر: الطبراني في الدعاء (١/٤٠٤) (١٣٥٦)، والأوسط (٦/٢١٣) (٦٢١٨)، والحاكم في المستدرک (١/٧٠١) (١٩١١).
- (٣١) وهي رواية الراوي لحديث بإسناد مشهور سهل، مخالفاً فيه من هو مثله، أو أقوى منه صفة أو عدداً، ومن مرادفاته: "لزوم الطرق"، و"التبع المجرة"، و"كان أسهل عليه"، و"العادة مستمرة". (الدريس، خالد بن منصور، سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث، ص: ٨٩٧)، وللاستزادة ينظر بحث الشمالي: سلوك الجادة وأثره في علل الحديث، مجلة المنارة، م ١٠، عدد ١، ٢٠٠٤م.
- (٣٢) ينظر ترجمته في تهذيب الكمال (٧/٢٧٢)، وتهذيب التهذيب (٤/١٨٣)، قال عنه ابن حجر: ثقة فقيه إمام في المغازي، وقد جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين وهم: من لم يوصف بذلك إلا نادراً (طبقات المدلسين ١/٢٦)، فيمكن أن نجعل من وجوه معاني عبارة البخاري: "استر ما ستر الله"، كون موسى بن عقبة دلّسه عن سهيل.
- (٣٣) النكت (٢/٧٢٦).
- (٣٤) ينظر صفحة: (٤).
- (٣٥) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٤).
- (٣٦) المستدرک (٣/٦١٦) (٦٢٨١).
- (٣٧) تاريخ دمشق (٧/٣٢٨).
- (٣٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ص: ٤٤-٤٥).
- (٣٩) المعجم الصغير (١/٣٣٥) (٥٥٦).
- (٤٠) تدريب الراوي (١/٣٠٤).
- (٤١) السنن الكبرى (٦/٣٤٦).
- (٤٢) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٤).
- (٤٣) تهذيب الكمال (١/٢١٨)، وتهذيب التهذيب (١/١٤٠).
- (٤٤) المصدر السابق.
- (٤٥) المصدر السابق.
- (٤٦) تهذيب الكمال (٥/١٨)، وتهذيب التهذيب (٢/٦٣٨)، والضعفاء للعقيلي (٣/٧٥).
- الطرق المذكورة لا يخلو واحد منها من مقال، ولعلّ هذا مقصد البخاري بقوله لمسلم في إحدى الروايات التي رواها أبو حامد القصار: "استر ما ستر الله" (الخطيب، تاريخ بغداد (٢/٢٩)، يقصد بذلك متابعات ابن جريج التي لا يخلو واحد منها من مقال.
- (٦) (١/٥٣٦).
- (٧) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١٨).
- (٨) أخرجه أبو داود في الأدب، باب: كفارة المجلس (٢/٦٨١) (٤٨٥٩)، والنسائي في الكبرى، (٦/١١٢) (١٠٢٥٩)، والدارمي في الإسنذان، باب: كفارة المجلس (٢/٣٧٦) (٢٦٥٨)، وأحمد في المسند (٤/٤٢٠) (١٩٧٨٤)، وأبو يعلى في المسند (١٣/٣٤٥) (٧٤٢٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/٤١) (٢٩٣٢٥)، والحاكم في المستدرک (١/٧٢١) (١٩٧١).
- (٩) إنّ حديث أبي برزة، وحديث رافع بن خديج، إنما هما حديث واحد اختلف فيه على أبي العالية الرياحي - الراوي عنهما -، وقد نبه على ذلك الحافظ ابن حجر في النكت (٢/٧٢٧)، وقد أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٧٢١) (١٩٧٢)، والطبراني في الكبير (٤/٢٨٧)، والأوسط (٤/٣٧٢)، والصغير (١/٣٧٠).
- (١٠) أخرجه الطبراني في الكبير (٢/١٣٨) (١٥٨٦).
- (١١) أخرجه الطبراني في الصغير (٢/١٧٠) (٩٧٠).
- (١٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/٩٨) (٥٩١٤).
- (١٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٢٨٩).
- (١٤) رواها النسائي في عمل اليوم والليلة (١/٣٠٩) (٤٠٠)، وينظر التقييد والإيضاح، للحافظ زين الدين العراقي (١/١١٨) حيث ذكر أنه بيّن هذه الطرق كلها في تخريج أحاديث الإحياء للغزالي، وقد توسع ابن حجر في تخريجها للفائدة، ينظر النكت (٢/٧٢٧-٧٤٣).
- (١٥) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٩).
- (١٦) وقد اعتمد صاحب توجيه النظر إلى أصول الأثر على تشخيص السيوطي حرفياً، دون زيادة أو نقصان (٢/٦٠٦-٦١٢).
- (١٧) ينظر: تدريب الراوي (١/٣٠٧).
- (١٨) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٣٠٤).
- (١٩) علل الدارقطني (٨/٢٠١).
- (٢٠) علل الحديث (٢/١٩٥).
- (٢١) المصدر السابق (٢/١٩٥).
- (٢٢) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٣).
- (٢٣) طبقات الشافعية (٢/١٦٤).

- (٤٧) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٤).
- (٤٨) معرفة علوم الحديث (١١٤-١١٥).
- (٤٩) أخرجها: أحمد في المسند (٣٩٧/٥)، والطيالسي في المسند (٤٢٧)، والدارمي في مسنده (٢٧٢٣)، وابن أبي شيبه في المصنف (٤٦٣/١٣)، وابن حبان في صحيحه (٢٠٥/٣) (٩٢٦)، والطبراني في الصغير (١٥١/١) (٢٣٢)، والحاكم في المستدرک (٤٩٦/٢) (٣٧٠٦) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هكذا، إنما أخرج مسلم حديث أبي بردة عن الأغر المزني... والبيهقي في شعب الإيمان (٤٣٩/١) (٦٤٣).
- (٥٠) أخرجها عامة أهل الحديث في مصنفاتهم منهم: البخاري في الدعوات، باب: استغفار النبي (٦٧/٨) (٦٣٠٦)، والترمذي في التفسير، باب: ومن سورة محمد (٣٨٣/٥) (٣٢٥٩)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
- (٥١) أخرجها: النسائي في السنن الكبرى (١٦٥/٩) (١٠١٩٤)، والطبراني في الأوسط (٣٧/٣) (٢٣٩٧)، تدريب الراوي (٣٠٤/١-٣٠٥).
- (٥٢) علل الدارقطني (٢١٦/٧).
- (٥٣) ينظر حول هذه العلة كتاب: (الوهم في روايات مختلفي الأمصار)، للدكتور عبد الكريم وريكات، الجامعة الأردنية، ٢٠١١-٢٠١٢م.
- (٥٤) ينظر: شرح علل الترمذي (٧١٠/٢).
- (٥٥) ينظر: تهذيب الكمال (٧٢٠/١).
- (٥٦) تهذيب الكمال (٤٠٢/١) (٤٦٢/٥).
- (٥٧) تقريب التهذيب (٤٢٣/١) (٥٠٤٩).
- (٥٨) طبقات المدلسين (ص: ٤٦).
- (٥٩) ينظر: مسند أحمد (٣٦٥/٣٨) (٢٣٣٤٠)، وسنن الدارمي (١٧٩٠/٣) (٢٧٦٥).
- (٦٠) وهو: من لم يرو عنه إلا واحد. تدريب الراوي (٧٣٩/٢).
- (٦١) معرفة علوم الحديث (ص: ١٠٥).
- (٦٢) أخرجه: البخاري في الصلاة، باب: أبواب المساجد (١٧٧/١)، (٤٥٢)، ومسلم في الحج، باب: جواز الطواف على بغير (٩٢٧/٢) (١٢٧٦)، كلاهما عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة، نحوه.
- (٦٣) الكنى والأسماء للدولابي (١٠٩/١).
- (٦٤) علل الدارقطني، (٤٢٣/١٣).
- (٦٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٠١/٧) (١٠٠٨٨).
- (٦٦) تهذيب الكمال (١١٢/٥)، والكاشف (٧/٢).
- (٦٧) تقريب التهذيب (٥٥٤/١) (٧٠١٠).
- (٦٨) تهذيب التهذيب (١٨٨/٤).
- (٦٩) المصدر السابق (٦٢/٣).
- (٧٠) تهذيب الكمال (٣٥٠/١٤).
- (٧١) المصدر السابق (٣٥١/١٤).
- (٧٢) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٦).
- (٧٣) تدريب الراوي (٣٠٥/١).
- (٧٤) ينظر حول هذا الموضوع بحث: (معنى التجويد في الحديث بين لغة والحديث)، البناء، مجلة دراسات- الجامعة الأردنية، مجلد ٨، العدد الأول، أيار ٢٠١١م.
- (٧٥) شرح علل الترمذي (٧٦٥/٢).
- (٧٦) المصدر السابق.
- (٧٧) تهذيب الكمال (٤١٨/٤).
- (٧٨) صحيح مسلم (١٧٥٠/٤) (٢٢٢٩).
- (٧٩) السنن الكبرى للبيهقي (١٣٨/٨) (١٦٢٨٩).
- (٨٠) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٦).
- (٨١) تدريب الراوي (٣٠٦/١).
- (٨٢) قال ابن حجر: صدوق بهم، تقريب التهذيب (ص: ٤٠٠).
- (٨٣) تهذيب الكمال (٤٢٣/٢٠).
- (٨٤) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٧).
- (٨٥) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٢/١٩) (١٦٦)، وابن عدي في الكامل (١٦٣/٧) (٢٦٢٠).
- (٨٦) تدريب الراوي (٣٠٦/١)، إذا كان السيوطي يقصد بالزهري: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، فإنه قد وهم في ذلك لأن الزهري لم يرو عن الثوري، وإنما ابن شهاب الذي ذكره الحاكم في الرواية هو: عبد ربه بن نافع الكناني، أبو شهاب الحنات الكوفي، نص عليه أبو نعيم في الحلية، وقد اختلف العلماء فيه، روى له الجماعة سوى الترمذي، (تهذيب الكمال (٣٦٢/٤) (حلية الأولياء ١١٠/٣).
- (٨٧) المستدرک على الصحيحين (١٠٣/١).
- (٨٨) المصدر السابق.
- (٨٩) المستدرک (١٠٤/١).
- (٩٠) تقريب التهذيب (١٥٣/١) (١١٣٣).
- (٩١) المصدر السابق (١٢٣/١) (٦٨٥).
- (٩٢) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٧).
- (٩٣) ينظر: (٥٨/٨) (١٣٢٧) بالشك، و (١٣٢٨) بغير شك.
- (٩٤) علل الدارقطني (٤٧/٨).
- (٩٥) هذه العبارة (ونزلت عليكم السكينة) قد تكون دخلت على الرواي من حديث: " ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، وفيه قوله: (ونزلت عليهم السكينة).
- (٩٦) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨).
- (٩٧) ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ (٦٥/١).

- (٩٨) أخرجه: ابن ماجة في الصيام، باب: ثواب من فطر صائماً (١٥٥٦) (١٧٤٧)، وابن حبان في صحيحه (١٠٧/١٢) (٥٢٩٦)، واليزار في مسنده (١٧٤/٦) (٢٢١٧).
- (٩٩) أخرجه: اليزار في المسند (٢١٣).
- (١٠٠) أخرجه الطبراني في الدعاء (٢٨٨/١) (٩٢٦).
- (١٠١) تدريب الرواي (ص: ٣٠٦/١).
- (١٠٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٤٢).
- (١٠٣) المصدر السابق (ص: ٢٤٣).
- (١٠٤) المصدر السابق.
- (١٠٥) علل الدارقطني (١٢/ ١٥٠).
- (١٠٦) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٣).
- (١٠٧) السنن الكبرى (٦/ ٣١١).
- (١٠٨) تاريخ دمشق (١/ ٤٦٧).
- (١٠٩) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨).
- (١١٠) طبقات المدلسين (ص: ٣٩).
- (١١١) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٨٣).
- (١١٢) المصدر السابق (٤/ ٣٨٤).
- (١١٣) تقريب التهذيب (ص: ٦٦٦).
- (١١٤) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٠).
- (١١٥) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨).
- (١١٦) أخرجه الترمذي في الجامع (٩/ ٢) (٢٤٢)، وأبو داود في سننه (٢٦٥/١) (٧٧٥)، والنسائي في سننه (١٣٢/٢) (٨٩٩)، وابن ماجة في سننه (١/ ٢٦٤)، (٨٠٤)، وأحمد في المسند (٣/ ٥٠) (١١٤٩١)، والدارمي في سننه
- (٣١٠/١) (١٢٣٩)، وعبد الرزاق في المصنف (٧٥/٢) (٢١٠/١) (٢٥٥٤)، وابن أبي شيبه في المصنف (٢١٠/١) (٢٤٠١)، وأبو يعلى في المسند (٢٥٨/٢) (١١٠٨)، والدارقطني في السنن (١/ ٢٩٨) (٤).
- (١١٧) أخرجه الترمذي (١١/٢) (٢٤٣)، وأبو داود (٢٦٥/١) (٧٧٦)، وابن ماجة (٢٦٥/٣) (٨٠٦)، والدارقطني (٢٩٩/١).
- (١١٨) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٥/٢) (٢١٨١).
- (١١٩) أخرجه النسائي في الصغرى (١٣١/٢) (٨٩٨)، والطبراني في الكبير (٢٣١/١٩) (٥١٥، ٥١٦).
- (١٢٠) تدريب الراوي (١/ ٣٠٦ - ٣٠٧).
- (١٢١) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨).
- (١٢٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٥).
- (١٢٣) والحديث له علة أخرى ولكنها ليست من هذه الطريق التي تكلم عليها الحاكم، وإنما من طريق شعيب عن إسحاق بن أبي فروة وابن المنكر، عن الأعرج، ينظر شرح علل الترمذي (١/ ١٦٨).
- (١٢٤) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨-١١٩).
- (١٢٥) ينظر سنن الدارقطني (١/ ١٦٢) (٣)، (١/ ١٦٥) (١٢)، (١/ ١٦٧) (٢٣).
- (١٢٦) تدريب الراوي (١/ ٣٠٧).
- (١٢٧) سنن الدارقطني (١/ ٣١٥).
- (١٢٨) المجروحين (٣/ ١٠٨).

المصادر والمراجع

- البيهقي، أحمد بن الحسين، ت٤٥٨هـ، السنن الصغرى، ط١، م، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ١٩٨٩م، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- _____، السنن الكبرى، ١٠م، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- _____، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى، ت٢٧٩هـ، الجامع الكبير، ط٢، ٦م، تحقيق بشار عواد معروف، ١٩٩٨م، دار الجبل، بيروت.
- _____، علل الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، ١٤٠٩هـ، ط١، عالم الكتب، بيروت.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، ٣٢٧هـ، علل الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- _____، المراسيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٧هـ.
- أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، ت٢٤١هـ، مسند أحمد، ط١، ٥٠م، تحقيق شعيب الأرناؤوط وأصحابه، ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة.
- الأصبهاني، محمد بن عبد الله، ٣٦٩هـ، الأمثال في الحديث النبوي، تحقيق: عبد العلي حامد، ١٩٨٧م، الدار السلفية، الهند.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، ٢٥٦هـ، الأدب المفرد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- _____، التاريخ الكبير، ٩م، (طبع بمراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان)، المكتبة الإسلامية، تركيا، د.ت.
- _____، صحيح البخاري، ط١، ٤م، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية.
- البغوي، الحسين بن مسعود، ٥١٦هـ، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد الشاويش، ١٩٨٣م، المكتبة الإسلامية، دمشق.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، ٤٠٥هـ،
المستدرك على الصحيحين، ٤م، دار المعارف، بيروت.
_____، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد حسين
١٩٧٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢،
ابن حبان، محمد بن حبان البُستي، ٣٥٤هـ، صحيح ابن حبان،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.
_____، المجروحين، ط١، ٣م، تحقيق محمد إبراهيم
زايد، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، حلب.
ابن حجر، أحمد بن علي، ٨٥٢هـ، الإصابة في تمييز الصحابة،
ط١، ٨م، تحقيق علي محمد البجاوي، ١٩٩٢هـ، دار الجبل،
بيروت.
_____، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين
بالتدليس، ط١، ١م، تحقيق عبد الغفار البنداري ومحمد عبد
العزیز، ١٩٨٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
_____، تقريب التهذيب، ط١، ١م، بعناية عادل مرشد،
١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة.
_____، تهذيب التهذيب، ط١، ٤م، باعتماد: إبراهيم
الزبيقي وعادل مرشد، ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة.
_____، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة،
بيروت، ١٣٧٩هـ.
_____، لسان الميزان، ط١، ٧م، تحقيق عادل عبد
الموجود وعلي محمد معوض، ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية،
بيروت.
_____، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن
هادي، ١٩٨٨م، دار الراية، الرياض.
الحميدي، عبد الله بن الزبير، ٢١٩هـ، مسند الحميدي، تحقيق: حسن
سليم، ١٩٩٦م، دار السقا، سوريا.
ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، ٣١١هـ، صحيح ابن خزيمة، ٤م،
تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي.
الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، ٤٦٣هـ، تاريخ بغداد،
٤م، دار الكتاب العربي، بيروت.
_____، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق: محمد
الزهراني، ١٩٩٧م، دار الهجرة.
الخليلي، خليل بن عبد الله، ٤٤٦هـ، الإرشاد في معرفة علوم
الحديث، تحقيق: محمد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١،
١٤٠٩هـ.
الدارقطني، علي بن عمر، ٣٨٥هـ، العلل الواردة في الأحاديث
النبوية، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
_____، سنن الدارقطني، ط١، ٦م، تحقيق شعيب
الأرنؤوط وأصحابه، ٢٠٠٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، ٢٥٥هـ، سنن الدارمي، ط١،
٢م، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع، ١٩٨٧م، دار الكتاب
العربي، بيروت.
الدريس، خالد بن منصور، سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث،
جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

القضاعي، محمد بن سلامة، ٤٥٤هـ، مسند الشهاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

ابن القيسراني، محمد بن طاهر، ٥٠٧هـ، تذكرة الحفاظ، تحقيق: حمدي السلفي، ١٩٩٤م، دار الصميعة، الرياض.

المزي، يوسف بن الحاج، ٧٤٢هـ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، ٣٥م، تحقيق بشار عواد معروف، ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

النسائي، أحمد بن شعيب، ٣٠٣هـ، السنن الصغرى، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٩٨٦م.

_____، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد حسن، ١٩٩١م، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ٤٣٠هـ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط٢، ٥م، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.

أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، ٣٠٧هـ، مسند أبي يعلى الموصلي، ط١، ١٣م، تحقيق حسين سليم أسد، ١٩٨٦م، دار المأمون للتراث، دمشق.

أبو عثمان، سعيد بن منصور، ٢٢٧هـ، السنن، تحقيق: حبيب الأعظمي، ١٩٨٢م، الدار السلفية، الهند.

ابن عدي، عبد الله الجرجاني، ٣٦٥هـ، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: سهيل زكار، ط٣، ج١، دار الفكر.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم، ٨٠٦هـ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الحميد هندائي، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن عساكر، علي بن الحسن، ٥٧١هـ، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو العمروي، ١٩٩٥م، دار الفكر للطباعة.

العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى، ٣٢٢هـ، الضعفاء الكبير، ط١، ٤م، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفهري، محمد بن عمر، ٧٢١هـ، السنن الأبين والمورد الأمعن، تحقيق: صلاح المصراطي، ١٤١٧هـ، مكتبة الغرياء الأثرية، المدينة المنورة، ط١.

القزويني، محمد بن يزيد بن ماجه، ٢٧٣هـ، سنن ابن ماجه، ط١، تحقيق بشار عواد معروف، ١٩٩٨م، دار الجليل، بيروت.

القشيري، مسلم بن الحاج، ٢٦١هـ، صحيح مسلم، ط١، ٥م، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٩١م، دار الحديث، القاهرة.

The Races of Illness of Abu Abdullah Al-Nisabury in his Book “Knowledge of Modern Science” (Diagnostic Study)

*Sultan Al-Akayleh and Haifa' Al-Zeyadah**

ABSTRACT

This study presents the races of illness of Abu Abdullah Alhakem Alnisabury in his book “Knowlage of Modern Science”. This study is a diagnostic one that depends on the proof of the text of Alhakem speech on the conversations that are similar to these races, with the graduation of Mazanha.

Then, he mentioned the attempt of Al- Suyooti to diagnoize the illness of each of them. Al- Suyooti attempt was full of aggregation and generalization and it was followed by commentary words of critics of these examples. Then it is explained in the light of data investigations as Kaltalil's conflict with interfaces and transmission or lifting.

The researchers also form the other types of illness from the words of ruling races and from the words of other scholars.

Keywords: Races of Illness, Al-Nisabury.

* Faculty of Shari'a, The University of Jordan, Amman. Received on 20/7/2012 and Accepted for Publication on 7/4/2013.